الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة الوفد الجزائري أمام المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

النقاش العام (النسخة الملقاة)

الدورة التاسعة عشرة

29 نوفمبر-03 ديسمبر 2021

سيدي الرئيس

اسمحولي في البداية أن أهنأكم على توليكم رئاسة المؤتمر العام لليونيدو في دورته التاسعة عشرة و لكل أعضاء مكتبكم الموقر، متمنيا لكم كل التوفيق و النجاح في إدارة أشغال مؤتمرنا هذا، و لكم كل السند و العون من قبل الوفد الجزائري. كما لا يفوتني أن أشكر الرئاسة السابقة لدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة في ادارتهم الحكيمة للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، و الشكر موصول للسيد Li Yong، و لأمانة اليونيدو على جهودهم القيمة و عملهم الجاد للتحضير لهذا المؤتمر .

و أود أن نشير في هذا البيان، الى انضمام الجزائر الى البيانات التي القيت من قبل مجموعة77 والصين والمجموعة الافريقية و المجموعة العربية في هذا المؤتمر، و فيمايلي أعرض بعض الملاحظات و الاضافات بصفتي الوطنية .

سيدي الرئيس،

ان شعار مؤتمرنا هذا " بناء مستقبل أفضل" يستحق الوقوف و الإشادة به كونه يعبر حقا عن نظرة أمل ورؤية أفضل للمستقبل في ظل التحديات الصحية و الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم و التي تحتاج الى ابتكار حلول مبدعة لمستقبل واعد يكون فيه للجميع مكانته، ونصيبه من التنمية، وهو ما يتجلى في البنود الرئيسية المسجلة في جدول أعمال مؤتمرنا هذا الذي يسعى الى تطوير و خلق فرص جديدة وواعدة للتنمية الصناعية الشاملة و المستدامة.

ان النظرة الى مستقبل أفضل هو ذلك ما باشرت به الجزائر بإصلاحات سياسية واقتصادية هامة وغير مسبوقة، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، واضعة نصب أعينها استغلال مواردها المادية والبشرية، من أجل ترقية الاستثمار وتنمية الاقتصاد والنهوض بجميع القطاعات.

و هنا بودي أن أنوه بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الجزائر و التي ترتكز على خيارات استراتيجية مهمة أساسها بناء اقتصاد المعرفة وتسريع التحول الرقمي عن طريق اعطاء المؤسسات الناشئة ولأصحاب المشاريع المبتكرة العديد من التحفيزات الجبائية وشبة الجبائية ووضع آليات تمويل ملائمة لهم، بالإضافة الى تسريع عمليات الرقمنة على

مستوى كافة المجالات مع تحسين مناخ الأعمال والقضاء على البيروقراطية.

و في هذا الاطار اسمحوا لي أن أوضح أهم معالم الاستراتيجية الجزائرية الحالية التي تم تبنيها في مخطط عمل الحكومة في سبتمبر 2021 من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية و الذي ترتكز أساسا على : تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، ترقية إطار تطوير المؤسسة و المقاولاتية، تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية، تطوير العقار الاقتصادي و تحسين استغلاله، دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل، تعزيز اقتصاد المعرفة و البحث و التطوير و الابتكار، الاسراع في تحقيق الانتقال الرقمي و تطوير المؤسسات الناشئة، تطوير القطاعات المساهمة في التنمية و النمو الاقتصادي لاسيما قطاع الطاقة والمناجم، دعم تطوير الطاقات المتجددة و الجديدة لاسيما تلك المتعلقة بدعم الانتقال الطاقوي.

و الى جانب هذا فقد أعطى هذا المخطط الأهمية لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يسمح لها من الاستفادة من خدمات تتماشى مع البحث و أدوات الابتكار و نشر معايير و مقاييس الانتاج و الادارة التي تشكل أهم العناصر لتعزيز

التنافسية و خلق القيمة المضافة. اذ أنه لا يمكن إنكار مساهمة هذه المؤسسات في النمو و التوظيف، إذ يوجد حاليا أكثر من مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة ، و من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي.

سيدي الرئيس

لقد أحرزت الجزائر تقدمًا كبيرًا في تعزيز نظام الابتكار الوطني، من خلال دعم العلم والابتكار و تشجيع إنتاج المعرفة التكنولوجية، والحصول على التراخيص وشراء التجهيزات ، و من خلال إنشاء جسور بين الجامعة و المؤسسة ، و الحصول على مصادر التمويل لصالح المؤسسات المبتكرة ، وتعزيز قدرات البحث والتطوير في الشركات ، وإنشاء ميكانيزمات مناسبة للوصول إلى المعلومات و مقاسمتها عن طريق شبكة معلومات مفتوحة للقطاعين العام والخاص دون تمييز.

أما فيما يتعلق بتخصيص ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد اختارت الجزائر سياسة دمج هذه التكنولوجيات داخل المؤسسات من خلال تطوير أدواتها التنافسية كتعزيز تكوين المؤسسات الموجهة نحو الإنتاج و التصدير. وفي هذا الاطار يعتبر تعزيز وتطوير الموارد البشرية من أولويات السياسة الصناعية في الجزائر وهو ما ينعكس في ظهور

أساليب جديدة للتعلم والتكوين التي تهدف إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال بما يتماشى مع المتطلبات العالمية في هذا المجال.

كما أدرجت الجزائر ضمن محاور سياسة نموها الاقتصادي متابعة جهود دمج الاقتصاد الوطني في بيئته الخارجية بإعطاء الأولوية في هذا المجال للإنتاج الوطني لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الخروج التدريجي من الاعتماد على المحروقات. و هو ما دفع الى تسريع عملية التنويع الاقتصادي ، لا سيما في القطاعات الصناعية الرائدة المرتبطة بشكل عام بالاستثمارات المنتجة. ومن هذا المنظور فإن التنمية الصناعية تشكل طموحاً وطنياً واهتماماً كبيراً ضمن برنامج خطة الحكومة، و يعد هذا خيارًا استراتيجيًا ورافعة مهمة في بناء مشروع اقتصادي اجتماعي وطني.

كما يعرف النظام الصناعي والتعديني الوطني حاليا تطورا ملحوظا من خلال تكثيف حجم نشاطه و اندماج كل فروعه في الإنتاج الوطني وتعبئة جميع الإمكانات لاستغلال الفرص التي يوفرها السوق الحالي والمستقبلي لتعويض الاستيراد المرتبط به وفقا لخطة عمل مناسبة تستند إلى تحليل مفصل للقدرات الوطنية وإمكانياتها،

معززة بشراكات وطنية وأجنبية بين القطاعين العام والخاص.

سيدي الرئيس

في ظل استمرار جائحة كوفيد-19 فإننا ندعو المنظمة الى المزيد من الاهتمام بحاجيات و نقائص الدول بقدر من المساواة و العدل حتى لا تدمر هذه الجائحة النسيج الصناعي والاقتصادي في مختلف الدول. و هنا ننوه بدور الصناعة الصيدلانية في تجسيد الأمن الصحي ومكافحة هذه الجائحة لاسيما في الدول النامية، و في هذا الاطار أشير الى أن الجزائر بدأت منذ 29 سبتمبر 2021 في إنتاج اللقاح المضاد لكوفيد-19 تحت تسمية "كورونافاك" على مستوى وحدة الإنتاج صيدال بقسنطينة، وذلك طبقا لرخصة إنتاج من مختبر "سينوفاك" من أصدقائنا الصينيين، الذي من شأنه أن يلبي احتياجاتنا الوطنية ونتطلع للتصدير و مشاركة اللقاحات مع الدول المحتاجة.

و من جهة أخرى تعمل الجزائر حاليا على مواكبة التحولات الصناعية الحاصلة في العالم، إذ شرعت في هذا الخصوص في تطوير ميكانيزمات الاقتصاد الدائري كونه مصدر جاذبية للصناعات الوطنية و يسمح برفع واعادة استعمال الموارد و المواد الضرورية لمختلف المسارات

الصناعية. كما تعمل على أن يستجيب لبرنامج الحكومة في مجال الانتقال الطاقوي و الاقتصادي و الايكولوجي، و ذلك من اجل مرافقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في افاق 2030.

سيدي الرئيس

إن أنشطة التعاون التقني اليوم تبقى الجانب الأبرز في نشاط اليونيدو، و في هذا السياق نتطلع الى زيادة حجم هذا التعاون في المرحلة القادمة لدفع عجلة التنمية الصناعية نحو آفاق أوسع لتشمل الجميع. وفي هذا السياق ندعو الى مضاعفة العمل في جلب التمويلات خارج تلك المسجلة في الميزانية العادية خاصة في ظل الظروف الحالية المرتبطة بالكوفيد-19 التي أفرزت تكاليف و أعباء مالية إضافية و أوجدت احتياجات جديدة للدول خاصة تلك المرتبطة بوسائل الوقاية و مكافحة كوفيد-19 من جهة و وسائل التلقيح و العلاج التي ندعو أن تتم بإنصاف و تشمل الجميع دون اقصاء.

سيدي الرئيس

بخصوص تقرير العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا فان بلادي تجدد دعمها للاطار العام لهذا العقد و تدعو الى وضع

اطار للرصد و التقييم و كذا استراتيجية تعبئة الموارد من أجل خارطة طريق مشتركة. كما نأمل في التسريع في تنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة و استكمال هياكل أمانة العقد الثالث للتنمية الصناعية في افريقيا وفق ما تم عرضه على الدول الأعضاء.

كما تجدد بلادي عزمها على المشاركة والاستفادة من خبرات ومشاريع التنمية الصناعية الموجهة لإفريقيا بما يتوافق مع روحها الأفريقية التي تنتمي اليها ، وتدعو إلى تعزيز الشراكة والتعاون اللازمة لتحقيقها .

في الختام أود أن أهنئ اليونيدو على التنظيم الناجح للمؤتمر الوزاري التاسع للبلدان الأقل نموا الذي عقد يومي 25 و26 من هذا الشهر و الذي تتضامن فيه الجزائر بشكل فعال، إذ سمح لنا بتتبع نقاشا مفيدا للغاية جعلنا ندرك أكثر التحديات التي تواجه هذه الدول.

كما أجدد التزامنا إلى جانب المدير العام الجديد ، السيد قارد ميلر ، بهدف تنشيط دور اليونيدو والارتقاء بأنشطتها لجعلها منتدى الامتياز في خدمة و تنسيق السياسات الصناعية ومناقشة التنمية الاقتصادية.

شكرا لكم على كرم الاصغاء